ان عودة لقرارات المجالس الوطنية السابقة للدورة الثانية عشرة سوف تبيّن مدى التحول الذي طرأ على الفكر السياسي الفلسطيني. فمنذ الدورة السابعة للمجلس في العام ١٩٧٠، لم تخل أي من مقررات المجالس اللاحقة من ادانة واستنكار الدعوة لقيام دولة فلسطينية مستقلة. ففي البيان «الهام» الصادر عن القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية في عمان في السادس من أيار (مايو) ١٩٧٠، الذي تبنّاه المجلس في دورته السابعة، تقرّر رفض الحلول السلمية والتصفوية والاستسلامية كافة، بما فيها المؤامرات الرجعية لاقامة دولة فلسطينية على جزء من الارض الفلسطينية»[٢٩]. وفي الدورة الاستثنائية التي عقدت في عمان بتاريخ ٢٧/٨/١٩٧٠، قرر المجلس الوطني «رفضه تقسيم البلاد الى دويلة فلسطينية ودويلة اردنية في محاولة للتغرير بشعب فلسطين وتمرير الحلول التصفوية واقامة دويلات عميلة يستخدمها الاستعمار والصهيونية لضرب حركة الثورة الفلسطينية والعربية»[٣٠]. وفي الدورة الثامنة التي عقدت في القاهرة في العام ١٩٧١، قرر المجلس «الوقوف، بحزم، ضد دعاة اقامة دويلة فلسطينية فوق جزء من التراب الفلسطيني، وعلى اعتبار ان السعي لاقامة مثل تلك الدويلة انما يقع في نطاق تصفية قضية فلسطين»[٣١]. وفي الدورة التاسعة التي عقدت في القاهرة في تموز (يوليو) ١٩٧١، جدّد المجلس رفضه «دعوات اقامة الدويلة الفلسطينية في جزء من ارض الوطن»[٣٢]. وفي الدورة العاشرة التي عقدت في القاهرة في نيسان (ابريل) ١٩٧٢، تبنّى المجلس بيان المؤتمر الشعبي الذي عقد في القاهرة الفترة نفسها من عقده المجلس الوطني، والذي ندد بمشروع المملكة العربية المتحدة. وفي الدورة الحادية عشرة التي عقدت في القاهرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، اعتبر المجلس ان مشروع آلون ومشروع الدويلة الفلسطينية في الضفة [الفلسطينية] وقطاع [غزة] «مؤامرات» من اجل تصفية الثورة الفلسطينية وتصفية الوجود الوطني الموحّد للشعب الفلسطيني ولقضيته الوطنية[٣٣].

هكذا، اذاً، جاءت قرارات الدورة الثانية عشرة بمثابة انقلاب في الفكر السياسي الفلسطيني، وشكلت بداية ميل حقيقي لاعادة نظر جدّية في الموقف من اسرائيل. في هذا الاطار، أصدر المجلس الوطني، في دورته الثالثة عشرة، قراراً يعكس بداية تحول في العلاقة مع بعض القوى الاسرائيلية. فقد تضمنت قرارات الدورة، لأول مرة، نصاً أكد «على اهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية في داخل الوطن المحتل وخارجه، التي تناضل ضد الصهيونية كعقيدة، وممارسة»، ودعا جميع الدول والقوى المحبة للحرية والعدل والسلام في العالم «الى قطع جميع أشكال المساعدة والتعاون مع النظام الصهيوني ـ العنصري، ورفض الاتصال به، والى ادانته»[٣٤].

وعلى اهمية هذا القرار، فان طريقة صياغته جاءت مليئة بالثغرات. فالنص صيغ بطريقة كما لو كان مفصلاً على الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) الذي تتشكل غالبيته من العرب الفلسطينيين في اسرائيل، ومن بعض الشيوعيين الاسرائيليين[٣٥]، فهم الوحيدون، تقريباً، الذين تنطبق عليهم شروط القوى «الديمقراطية التقدمية» و «النضال ضد الصهيونية كعقيدة، وممارسة». مع ذلك، فأن تعبير «القوى اليهودية» لا ينطبق على القسم الاساس منهم، لانهم عرب وليسوا يهوداً. كما ان القرار اعتبر هذه القوى «داخل الوطن المحتل» وليس في «اسرائيل»، وهو ما ترفضه هذه القوى. والواضح ان العبارة الاخيرة في النص جاءت لازالة أي تفسير قد يفهم منه ان تغيراً قد أُجري من طبيعة اسرائيل باعتبارها نظاماً عنصرياً يجب قطع جميع أشكال المساعدة والتعاون معه، الخ. وهذه الاحاطة كانت وثيقة الصلة بحركة التسوية التي كانت قائمة حينها.

أغلب الظن، ان الارتباك والالتباس اللذين اتسم بهما القرار يعودان الى حملة الرفض